ورقة معطيات، كانون أول 2017

تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين بالضفة الغربية

معطيات ييش دين 2005-2017

وفق معطيات ييش دين:

- **منذ عام 2005، فقط 8.1% من ملفات التحقيق بجرائم المدنيين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية انتهت بتقديم لوائح اتهام. 11.4% من ملفات التحقيق التي تم فتحها منذ عام 2014 انتهت بتقديم لوائح اتهام.**
- **18.1% من الإجراءات القانونية ضد المدنيين الإسرائيليين الذين سببوا الأذى للفلسطينيين منذ عام 2005 انتهت بإلغاء أو محو لائحة الاتهام. 18.1% من الإجراءات انتهت بقرار محكمة يقضي بعدم إدانة المتهمين، وذلك على رغم من أن المحكمة أقرت بأن المتهمين قاموا بتنفيذ الجرائم المنسوبة إليهم.**

أ. خلفية: متابعة التحقيق حول الإجرام الأيديولوجي في الضفة الغربية

تعرض هذه الوثيقة معطيات ييش دين الجديدة حول نتائج التحقيق الذي تنفّذه الشرطة الإسرائيلية بما يتعلق بمخالفات مواطنين إسرائيليين، مستوطنين وغيرهم، تجاه الفلسطينيين وممتلكاتهم بالضفة الغربية. بالإضافة، تعرض هذه الوثيقة نتائج الإجراءات القانونية في الحالات التي أسفر فيه تحقيق الشرطة إلى تقديم لائحة اتهام.

متابعة معالجة سلطات فرض القانون الإسرائيلية للمخالفات التي يرتكبها المواطنون الإسرائيليون ضد فلسطينيين من الضفة الغربية هي لب مشروع متعدد السنوات تقوم من خلاله ييش دين بتوثيق الأحداث التي فيها سبّب مواطنون إسرائيليون الأذى والأضرار للفلسطينيين أو ممتلكاتهم، ويقدم لهم المساعدة بتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية إن أرادوا ذلك. بعد فتح ملف التحقيق في احدى وحدات "لواء شاي" (يهودا والسامرة، اللواء في شرطة إسرائيل المسؤول عن الضفة الغربية)، يتابع الطاقم القضائي في ييش دين الشكوى، تقدمها ونتائجها حتى انتهاء الإجراءات القضائية، إن تمت.

ركيزة المشروع هي المعرفة بأن السياق الذي تحدث فيه مخالفات المواطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية يعطي هذه المخالفات معنى يختلف عن المعنى الاجتماعي لمخالفات يقوم بها أفراد تجاه أفراد آخرون في مجتمع ديمقراطي أفراده متساوون أمام جهاز قضائي واحد والذين يسببون أحيانا الأذى لبعضهم البعض.

الفلسطينيون متضررو الاعتداءات في الضفة الغربية يعيشون تحت حكم احتلال عسكري إسرائيلي متواصل. لذلك يفرض القانون الدولي على إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة في الضفة الغربية، واجب حمايتهم وحماية ممتلكاتهم. أما من جهة أخرى، منفذو الجرائم الإسرائيليون (مستوطنون وآخرون) هم مواطنون إسرائيليون يتواجدون في الضفة الغربية بإرادتهم، يتمتعون بحماية الجيش، وإذا قاموا بتنفيذ جريمة يتم التحقيق معهم وتقديمهم للمحاكمة في إسرائيل وبحسب القانون الجنائي الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، أعمال العنف، السرقة وتخريب الممتلكات التي يقوم بها المواطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية، تحدث عادة في مناطق التي يتواجد بها صراع عيني للسيطرة على الأراضي. بهذا الشكل تصبح المخالفات التي ينفّذها مدنيون، إجرامًا ممنهجًا هدفه تخويف الفلسطينيين وإبعادهم عن أراضيهم بشكل يساهم بتوسيع السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية.[1] من هنا من الممكن وصف أغلب المخالفات التي تتابعها ييش دين كمخالفات أساسها دوافع أيديولوجية بهدف السلب، الاستضعاف والاستيطان.

1 في التقرير"مسار النهب" الذي نشرته ييش دين في عام 2013، تم استخدام البؤرة الاستيطانية عدي عاد كحالة تمثل العلاقة بين إجرام المستوطنون الممنهج، وانعدام فرض القانون من قبل السلطات وبين زيادة مساحة سيطرة المستوطنة. ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (شباط 2013).

وفقًا لذلك، فإن متابعة نتائج عمل الأجسام المسؤولة عن فرض القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية لها وجهان: الأول، هو أن المتابعة توفّر إمكانية فحص مدى قيام إسرائيل بواجبها وفق القانون الدولي بحماية ممتلكات وحياة الفلسطينيين تحت سيطرتها من أي أذى. ثانيا، توثيق الفشل الإسرائيلي المتواصل بفرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، هذه الوثيقة ومنشورات اخرى ليييش دين، تكشف كيف تسمح طريقة عمل سلطات فرض القانون الإسرائيلية باستمرار ظاهرة العنف الايديولوجي التي تساهم بتعميق القبضة الإسرائيلية في الضفة الغربية.

العيّنة الإحصائية

المعطيات في هذه الوثيقة لا تتطرق الى جميع المخالفات التي قام بها مواطنون إسرائيليون ضد فلسطينيين في الضفة الغربية منذ اقامة ييش دين عام 2005، ولا تتطرق حتى إلى جميع الحالات التي قامت ييش دين بتوثيقها خلال هذه الفترة. الموضوع هو التحقيق الذي قامت به الشرطة في الملفات التي تم فتحها بعد وقوع المخالفة، والاجراءات القانونية التي تلت هذه المخالفات. من المهم الذكر ان الضحايا الفلسطينيين لهذه الجرائم التي يقوم بها الإسرائيليون يمتنعون في كثير من الأحيان عن تقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية، وفي الغالبية العظمى لهذه الحالات لا يتم التحقيق في الجرائم بتاتاً.

من المهم الذكر أيضًا بان المعطيات الواردة لا تلخص نتائج كل تحقيقات الشرطة منذ عام 2005 والتي تخص مخالفات المواطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل انها تتطرق فقط لنتائج التحقيق التي تقوم ييش دين بمتابعتها. مع ذلك، فان المعطيات بحوزتنا تعتبر عينة متراكمة وواسعة التي تسمح لنا التعلم والوصول الى استنتاجات عن الطريقة التي تعالج بها شرطة إسرائيل جرائم من هذا النوع.

نهايًة، نود أن نذكر ان ملفات التحقيق المتواجدة في العينة التي جمعتها ييش دين هي ملفات تتمتع بها جهات فرض القانون من مساعدة طاقم ييش دين، الذي يُعتَبر طاقمه عامل منسق يوصل بين محققي الشرطة والمشتكين الفلسطينيين، بل ويساهم أحيانا على التقدم في التحقيق عن طريق احضار شهود ووثائق للقسم المحقّق. وفقًا لذلك، من الممكن ان تكون نتائج هذه العينة منحازة لحد معين "لصالح" جهات التحقيق بالمقارنة بجميع ملفات التحقيق التي يتم معالجتها بدون طاقم منسق مثل ييش دين. مع ذلك، يهمنا ان نوضح بان طاقم ييش دين هو ليس جهة في تحقيق الشرطة أو بالقرار المتعلق بنتيجة التحقيق. الطاقم القانوني للمؤسسة يواكب التقدّم في مراحل التحقيق ونتائجه بصفته ممثل المتضررين من الاعتداءات.

ب. نتائج التحقيق: يتم إغلاق معظم الملفات دون تقديم لائحة اتهام; ارتفاع معين بنسبة تقديم لوائح الاتهام بالأعوام الأربعة الأخيرة

منذ عام 2005 تتابع ييش دين التحقيقات بملفات سابقة وملفات جارية عددها 1212 ملف تحقيق تم افتتاحه بلواء شرطة "شاي" بشرطة إسرائيل بعد ان قام الفلسطينيون متضررو الاعتداءات بتقديم شكاوى. 49 من هذه الملفات تتواجد حتى الان بمراحل متابعة مختلفة لدى سلطات القانون. في ال 1163 ملفًا متبقيًا، توصّلت سلطات القانون إلى قرار بشأنها، لذا بالإمكان متابعة نتائج عملها.[2]

من بين ال-**1163** ملفًا التي قامت دين بمتابعتها منذ عام **2005** والتي توصلت السلطات إلى قرار بشأنها يتبيّن كالتالي:

- **تم تقديم لائحة اتهام ب-94 ملفًا فقط (بنسبة 8.1% من الملفات).**
- **تم اغلاق 1058 ملفًا عند انتهاء التحقيق دون تقديم لائحة اتهام (بنسبة 91% من الملفات).**
- **قامت الشرطة بإضاعة 11 ملفًا والتي لم يتم التحقيق بها أبدًا (بنسبة 0.9% من الملفات).**

في عام 2013 أقام لواء "شاي" في شرطة إسرائيل قسم الجرائم القومية بهدف علاج الجرائم التي تعرفها الشرطة على أساس جرائم قومية.[3] منذ بداية عام 2014 حتى نهاية آب 2017، أي لمدة ثلاثة أعوام وثمانية أشهر، تمّت إضافة 225 ملف تحقيق إلى عيّنة ييش دين.. نسبة تقديم لوائح الاتهام في الملفات التي تم فتحها خلال هذه الفترة أكبر بقليل من نسبة تقديم لوائح الاتهام في العينة العامة لييش دين. **حتى الآن أنهت السلطات التي تعنى في التحقيق وتقديم الشكاوى علاج 185 ملفًا من بين الملفات التي أضيفت لمتابعة ييش دين منذ عام 2014. من بينها:**

- **تم تقديم لائحة اتهام ب-21 ملفًا (بنسبة 11.4% من الملفات).**
- **تم اغلاق 164 ملفًا عند نهاية التحقيق دون تقديم لائحة اتهام (بنسبة 88.6% من الملفات).**

2 في حالة لم يذكر غير ذلك، فإن المعلومات في هذه الوثيقة هي المعلومات المتواجدة لدى ييش دين حتى تاريخ 17.9.2017.

3 يتركز عمل الوحدة في الضفة الغربية مع انها أيضاً مسؤولة عن التحقيق في أحداث الإجرام القومي داخل الخط الأخضر. انظروا: أقوال وزير الأمن الداخلي، يتسحاك اهرونوفيتش، في الجلسة رقم 31 للكنيست ال-19 بتاريخ 22.5.2013.

نتائج علاج ملفات التحقيق، 2005-2017 و2014-2017

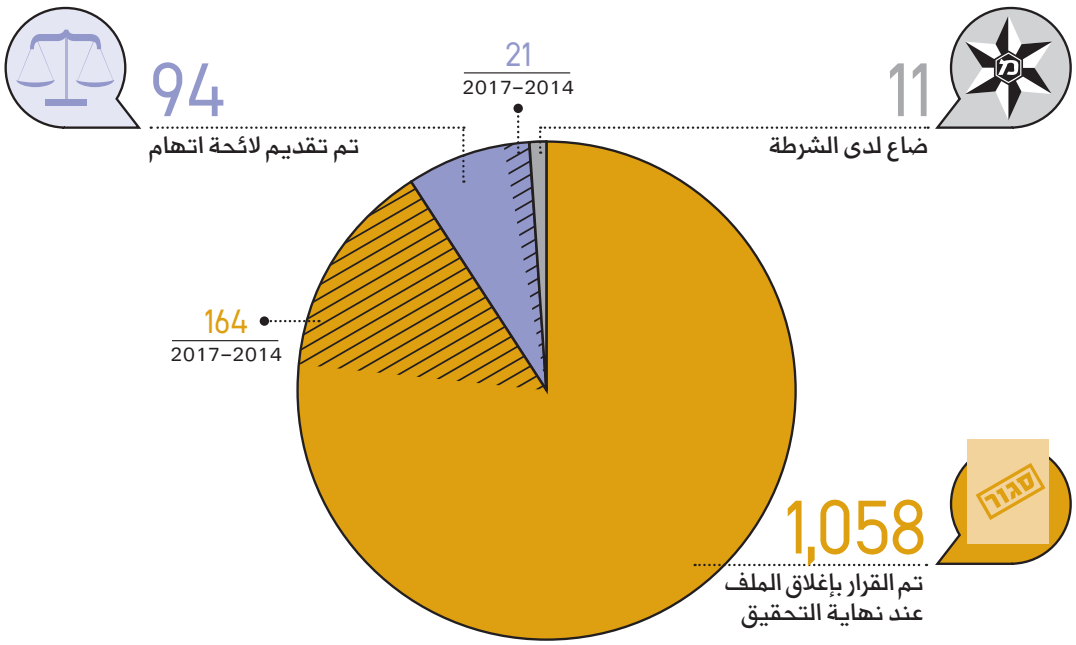

تحليل: تراجع في استعداد المتضررين الفلسطينيين بتقديم شكاوى للشرطة

تظهر معطيات ييش دين المتعلقة بعدد لوائح الاتهام التي تم تقديمها في الملفات التي تم فتحها منذ عام 2014 ارتفاعًا معينًا بنسبة تقديم لوائح الاتهام متعدّدة السنوات في الملفات التي تتابعها ييش دين خلال هذه الأعوام، مقارنة للأعوام الخمسة السابقة لها (2009-2013).[4] من المعطيات التي تتابعها ييش دين منذ عام 2014 يظهر وبشكل بارز ارتفاع بعدد الحالات التي يقرر بها الفلسطينيون المتضررون من جرائم ارتكبها مدنيون إسرائيليون عدم تقديم الشكوى للشرطة الإسرائيلية. أدت هذه الظاهرة إلى نقص في عدد ملفات التحقيق التي تضاف الى العينة كل عام.

في عام 2016 وثقت ييش دين 113 حدثًا مصدره جرائم أيديولوجية تجاه الفلسطينيين أو ممتلكاتهم في الضفة الغربية. في 48 حالة منها (42%) قال المتضررون لييش دين بأنهم غير معنيون بتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية. يشكل هذا ارتفاعًا ملحوظًا مقارنة مع المعطيات من الأعوام 2013-2015. في هذه الثلاثة أعوام وثقت ييش دين 413 حالة إجرام أيديولوجي، وفي 30% من هذه الحالات وضح المتضررون الفلسطينيون لييش دين بأنهم غير معنيون بتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية.[5] غالبية متضرري الجرائم الذين قرروا عدم تقديم شكوى للشرطة قالوا بأنهم لا يثقون بسلطات فرض القانون، جزء بسبب تجربتهم الخاصة أو تجربة معارفهم بتقديم شكاوى لم يكن لها أي نتيجة. وقسم كبير ممّا تبقّى قال أن السبب هو الخوف بأن يؤدي تقديم الشكاوى إلى الأذى لهم أو لأبناء عائلتهم.

من الممكن أن يعكس الارتفاع الطفيف في نسبة تقديم لوائح الاتهام بين الأعوام 2014-2017 تحسنًا معينًا في معالجة شرطة إسرائيل لجرائم ارتكبها مواطنون اسرائيليون تجاه الفلسطينيين او ممتلكاتهم في الأعوام التي تلت اقامة "قسم الجرائم القومية في لواء شاي". مع ذلك، فان التمعن في الصورة الكاملة يظهر ان هذا الارتفاع وحده لا يؤدي لاستنتاج مؤكد حول تحسّن عمل سلطات فرض القانون الإسرائيلية في الضفة الغربية. نتائج ييش دين المتعلقة بنسبة المتضررين الفلسطينيين الذين يقررون عدم تقديم الشكاوى لدى الشرطة الإسرائيلية تظهر بان الارتفاع المعين في نسبة تقديم لوائح الاتهام لا يعني تغيير في واقع حياة الفلسطينيين المتضررين من جرائم يرتكبها مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية، وبالتأكيد لا يعني استئصال ظاهرة الإجرام الأيديولوجي الإسرائيلي.

4 تحليل المعطيات بشأن نسبة تقديم لوائح الاتهام في ملفات التحقيق التي أضيفت الى متابعة ييش دين في الأعوام الأربعة الأخيرة يُظهر بأن في عام 2015 نسبة تقديم لوائح الاتهام كانت عالية نسبياً مقارنة بالأعوام السابقة. ثمانية ملفات تحقيق من أصل 56 ملف تحقيق التي أُضيفت لمتابعة ييش دين في نفس العام تم بها تقديم لائحة اتهام (14.3%). من جهة اخرى، من بين 42 ملف الذين تمت إضافتها لمتابعة ييش دين في عام 2016 وانتهى علاجها، تم تقديم لوائح اتهام فقط في أربعة منها (9.5%).

5 ييش دين، حقائق ومعطيات حول امتناع الفلسطينيون ضحايا الاعتداءات تقديم شكاوى للشرطة (آب 2016).

على هامش الاستنتاجات، نود أن نضيف بأن اختيار المتضررين الفلسطينيين عدم تقديم شكوى للشرطة من الممكن أن يؤثر على نسبة لوائح الاتهام في الملفات التي تتابعها ييش دين. عندما يصغر عدد الملفات التي يتم شملها ضمن العينة الإحصائية (تغيير الذي لا يشير بالضرورة إلى انخفاض بعدد الجرائم التي تحدث على ارض الواقع) تتغير نسبة تقديم لوائح الاتهام، وذلك يحدث أيضا عندما لا يتغير بشكل جذري العدد الفعلي للوائح الاتهام التي يتم تقديمها كل عام. على سبيل المثال، حتى اليوم تم تقديم لوائح اتهام في ثمانية من ملفات التحقيق التي أضيفت الى عينة ييش دين في عام 2011، والتي تشكّل 7% من الملفات التي تم فتحها خلال هذا العام وانتهت معالجتها. أيضا من الملفات التي أضيفت الى عينة ييش دين عام 2015 تم تقديم ثمانية لوائح اتهام، لكن بهذه الحالة فإنها تشكّل 14.3% من الملفات التي تم فتحها هذا العام والتي انتهت معالجتها.

مقارنة مع المعطيات العامة للشرطة: نسبة تقديم لوائح الاتهام في ملفات الإجرام الأيديولوجي ضد الفلسطينيين أقل بكثير من نسبة تقديم لوائح الاتهام بشكل عام في لواء "شاي"

حسب المعطيات التي تم نشرها في تقرير الإحصائيات السنوي لشرطة إسرائيل عام 2016، تبيّن أن في هذا العام تم تقديم لوائح اتهام في 13.8% من ملفات التحقيق التي قامت الشرطة بفتحها. في عام 2015 كانت نسبة تقديم لوائح الاتهام 16%، وفي عام 2014 كانت نسبة تقديم لوائح الاتهام 16.3% من ملفات التحقيق.[6] من هنا، نسبة لوائح الاتهام في ملفات التحقيق التي تابعتها ييش دين منذ 2014 أقل من نسبة تقديم لوائح الاتهام في جميع ملفات التحقيق التي قامت الشرطة بفتحها في نفس الفترة. هذا بالرغم من أن الملفات المشمولة ضمن عينة ييش دين تتعلق بالجرائم التي تم تنفيذها على خلفيه أيديولوجية وهي ذات خطورة خاصة.

بالإضافة لذلك، **نسبة تقديم لوائح الاتهام في الملفات التي تتابعها ييش دين، والتي تم التحقيق في جميعها في لواء "شاي"، منخفضه أكثر بكثير من نسبة تقديم لوائح الاتهام في مجمل ملفات التحقيق التي يتم علاجها في اللواء نفسه.** في عام 2016 كانت نسبة تقديم لوائح الاتهام من بين جميع ملفات التحقيق التي تم فتحها في لواء "شاي" 33.89%، بنسبة 38.37% عام 2015 وبنسبة 36.44% عام 2014.[7]

من الجدير بالذكر ان نسبة تقديم لوائح الاتهام في لواء "شاي" أعلى بكثير من نسبتها في ألوية شرطة أخرى، مثل لواء المركز، لواء الجنوب ولواء القدس. قام كاتبو تقرير الإحصائيات السنوي للشرطة بتفسير هذا الفرق كالتالي:

> "ان أحد الأسباب الرئيسية لهذا هو الفرق بطبيعة الإجرام الموجود في لواء "شاي"، انتشار الاجرام الأمني باللواء والتي يتم به بشكل عام تقديم لوائح اتهام. بالإضافة لذلك، طبيعة الإجرام هي ليست الشيء الوحيد المختلف في لواء شاي، بل أيضا الاجراء القانوني."[8]

يمكن الاستنتاج من هذا التفسير ان نسبة تقديم لوائح الاتهام في لواء "شاي" تتطرق أيضا الى ملفات التحقيق ولوائح الاتهام في جرائم قام بتنفيذها الفلسطينيون الخاضعون للجهاز القضائي العسكري، ذلك على عكس المواطنين الإسرائيليين (المستوطنين وغيرهم) بالضفة الغربية، الذين يخضعون لجهاز القضاء الإسرائيلي.[9]

معطيات ييش دين في هذه الوثيقة، بالإضافة الى التحليل والمعطيات التي نشرتها ييش دين في سنوات ماضية، تُظهر الفشل المستمر لشرطة إسرائيل بالقيام بواجبها بالدفاع عن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيطرتها، ومنع المواطنين الإسرائيليين إلحاق الأذى بهم في الضفة الغربية. الفرق الشاسع بين نسبة تقديم لوائح الاتهام العام في لواء "شاي" ونسبة تقديم لوائح الاتهام التي تظهر في عينة ييش دين، وكذلك الفرق بين نسبة تقديم لوائح الاتهام العامة لشرطة إسرائيل وبين نسبة لوائح الاتهام بالملفات التي تظهر في عينة ييش دين يُثبتون أن هذا الفشل ليس بالصدفة بل يعبر عن نهج متّبع لدى السلطات.

المعلومات التي مررتها الشرطة لييش دين بالنسبة لملفات التحقيق التي تم فتحها عام 2015 في لواء "شاي" وتم تصنيفها على أنها "جرائم قومية يهودية" تدعم هذا الاستنتاج. المعطيات التي وصلت ييش دين تتطرق فقط للجرائم التي نفذها مواطنون إسرائيليون وهي تُظهر فرقًا واضحًا بين نتائج تحقيق الشرطة في ملف به اشتباه لارتكاب جريمة ضحيتها من الفلسطينيين، وبين نتائج التحقيق في ملفات الشبهة بها بارتكاب جريمة غير موجّه ضد ضحية فلسطينية، بما في ذلك جرائم ضد جنود أو أفراد الشرطة، جرائم الاخلال بالنظام العام وجرائم أخرى. في عام 2015، فقط 4.5% من الملفات التي تم

6 **شرطة اسرائيل: تقرير الإحصاء السنوي 2016** (حزيران 2017)، ص 22.

7 **شرطة اسرائيل: تقرير الإحصاء السنوي 2016**، ص 22. ; **شرطة اسرائيل: تقرير الإحصاء السنوي 2015** (أيار 2016)، ص 21; **شرطة اسرائيل: تقرير الإحصاء السنوي 2014** (أيار 2015)، ص 23.

8 **شرطة اسرائيل: تقرير الإحصاء السنوي 2014**، ص 24. يعطي كاتبو التقرير تفسيراً مشابهًا للنسبة العالية للاعتقال حتى وقف التنفيذ في لواء "شاي". هناك, ص 28.

9 للتوسيع عن لهذا الموضوع انظر: جمعية حقوق المواطن، نظام حكم واحد، جهازان قضائيان: منظومة القوانين الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشرين أول 2014). للملخّص بالعربية للتقرير الكامل (باللغة العبرية).

فتحها في لواء "شاي" بتهمة "إجرام قومي يهودي" تجاه ضحية فلسطينية انتهت بتقديم لائحة اتهام، مقارنة ب-28.8% من الملفات بتهمة بارتكاب "إجرام قومي يهودي" ليس تجاه ضحية فلسطينية.[10]

مثل كل عام، في بداية 2017 قدمت ييش دين للشرطة طلب حسب قانون حرية المعلومات حول معالجة الجرائم من هذا النوع خلال عام 2016. حتى تاريخ تشرين ثاني 2017، لم نتلقى لطلبنا على الرغم من مرور تسعة شهور منذ تقديمه.[11]

المواطنون الإسرائيليون الذين يستوطنون في الضفة الغربية يتمتعون بمكانة مدنية وقانونية أفضل من وضعية الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والذين يعيشون تحت حكم عسكري. هذا الفرق يزيد بشكل عام من الصعوبة في المقارنة بين نتائج معالجة سلطات فرض القانون الإسرائيلية في جرائم نفذها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وبين معالجة سلطات فرض القانون ذاتها لجرائم نفذها الفلسطينيون الخاضعون لحكم عسكري إسرائيلي.

مع هذا، فإن الفرق الكبير بين النسبة العامة لتقديم لوائح الاتهام في ملفات التحقيق في لواء "شاي" التي تضم ملفات موضوعها الشبهة بجرائم نفذها فلسطينيون، وبين نسبة لوائح الاتهام بملفات التحقيق التي تتابعها ييش دين (التي تدور جميعها حول الاشتباه بجرائم إلحاق الأذى بمواطنين فلسطينيين او بممتلكاتهم قام بها مواطنون إسرائيليون)، هو مثال حي على أن الأفضلية القانونية التي يحظى بها الإسرائيليون في الضفة الغربية تؤثر أيضا على نتائج تحقيق الشرطة. الاحتمال بان يتم التحقيق ومحاكمة المواطنين الإسرائيليين الذي يسببون الأذى للفلسطينيين او ممتلكاتهم بالضفة الغربية أقل بكثير من الاحتمال بالتحقيق ومحاكمة الفلسطينيين الذين يعيشون بجوارهم.

ج. أنواع الجرائم

تصنف ييش دين ملفات التحقيق التي تتابعها إلى أربع فئات تتعلق بطبيعة الجريمة المركزية في كلّ ملف: عنف، إلحاق ضرر بالممتلكات، الإستيلاء على أراضي فلسطينية وجرائم أخرى.

من بين 225 ملف تحقيق الذي تمّ إضافتهم إلى عينة ييش دين منذ بداية عام 2014، **78 ملفًا (35%)**[12] **يتطرق لجرائم عنف** قام بتنفيذها مواطنون إسرائيليون تجاه فلسطينيين، منها إلقاء الحجارة، اعتداءات، إطلاق نار وتهديد. **96 ملفًا (43%) يتعلق بإلحاق الضرر بالممتلكات** منها إضرام النار، سرقة، قطع الأشجار وإلحاق الضرر بمنتوجات زراعية اخرى. **45 ملفًا (20%) يتعلق بالإستيلاء على الأراضي**، مثلا عن طريق بناء أسيجة أو تعبيد الأراضي، بناء مباني في الأراضي ومنع الفلسطينيين من الوصول إليها. ستة ملفات (3%) تعتبر مخالفات لا تندرج ضمن أي من التصنيفات الثلاثة التي ذكرت أعلاه والتي تشمل القتل أو الحقاء الأذى بالحيوانات، انتهاك حرمة المساجد وجرائم أخرى.

تصنيف 1212 ملف تحقيق تابعته ييش دين منذ عام 2005 حسب نوع الجريمة تسفر عن تصنيف مشابه لمواصفات الملفات التي تم فتحها منذ 2014. 35% من الملفات تم تصنيفها على أنها ملفات عنف، 46% هي ملفات تتعلق بإلحاق الضرر بالممتلكات، 15% من الملفات تم تصنيفها على أنها ملفات تتعلق بمحاولات لمواطنين إسرائيليين بالاستيلاء على أراضي فلسطينية، و5% من الملفات تمّ تصنيفها تحت فئة أخرى.

10 المقارنة تعتمد على معطيات وصلت ييش دين في 12.1.2016 في رد على طلب كانت وجهته وفق قانون حرية المعلومات. تتعلق المعلومات التي وصلت بالنسبة لملفات التحقيق التي فتحت في لواء "شاي" عام 2015، التي تم تصنيفها كملفات تحقيق ب"جرائم الإخلال بالأمن العام الإسرائيلية وإجرام قومي يهودي". للتوسع انظروا: ييش دين، تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية- ورقة معطيات (شباط 2017)، بند د.

11 حسب قانون حرية المعلومات، على الجسم العام الذي تلقى طلباً للمعلومات التعهد بالرد وإعلام مقدم الطلب بقرارها خلال 30 يوماً، وتستطيع تمديد هذه الفترة ل-90 يوماً بشرط إعطاء تفسير مفصل لمقدم الطلب. بعد تلقي القرار بالنسبة للطلب، على الجسم العام تمرير المعلومات لمقدم الطلب خلال 15 يوم. **قانون حرية المعلومات، 1998**، بند رقم 7.

12 تم تقريب المعطيات حول تصنيف ملفات التحقيق لأنواع الجريمة لأرقام كاملة، لذلك فان جمعها من الممكن ان يصل لنتيجة تختلف عن 100.

ملفات التحقيق حسب فئات التصنيف، 2014-2017

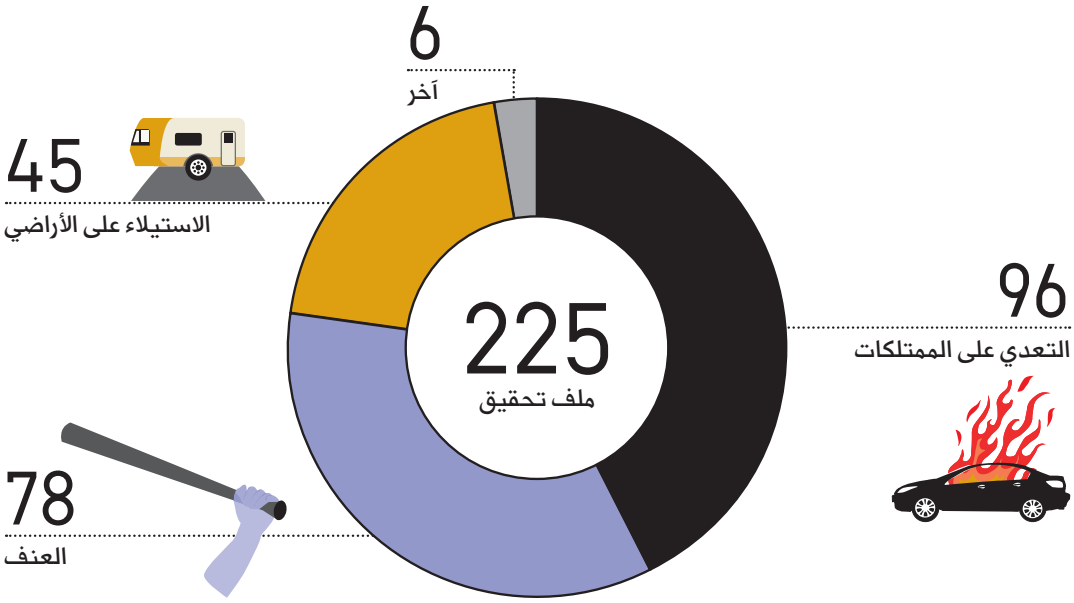

د. أسباب إغلاق ملفات التحقيق

بعد إغلاق ملف تحقيق، على شرطة إسرائيل أن تعلم مقدم الشكوى عن قرارها بإغلاق الملف،[13] وأن تفسّر سبب إغلاقه من بين تسعة أسباب محدّدة في الأمر الإداري للشرطة.[14] الطاقم القانوني في ييش دين، الذي يمثل المتضررين، يتلقى رسالة من الشرطة تعلن بها عن إغلاق ملف التحقيق وعن سبب الإغلاق. هذه المعلومات تُستخدم في ييش دين لمعرفة الظروف التي تم بها إغلاق ملفات التحقيق التي تتعلّق بالجرائم التي نفذها مواطنون إسرائيليون تجاه فلسطينيون في الضفة الغربية. إضافة على ذلك، يفحص الطاقم القانوني لييش دين مواد التحقيق بالملفات التي تم اغلاقها وعندما يرى انه لم يتم اتخاذ خطوات تحقيق ضرورية أو انه كان من الممكن تقديم لائحة اتهام في الملف حسب الأدلة، يقدم الطاقم استئنافًا على قرار إغلاق الملف.

من بين 164 ملف تحقيق الذي تم فتحه منذ بداية عام 2014 ومن ثم إغلاقه عند نهاية التحقيق، أخبرت الشرطة ييش دين عن سبب الإغلاق في 163 ملفًا:

- **93 ملفًا تم إغلاقه بحجة "الجاني مجهول"** التي تدل على ان الشرطة توصلت إلى استنتاج انه قد تم ارتكاب جريمة جنائية لكنها فشلت بالتوصل إلى متهمين بارتكابها (56.7% من الملفات التي تم اغلاقها). **منذ عام 2005 تم اغلاق 677 ملفًا تابعته دين بهذه الذريعة** (64% من الملفات التي تم اغلاقها).

في تموز 2016 قامت شرطة "شاي" بفتح ملف تحقيق بعد أن قدم مواطن من الخليل شكوى ضد مستوطنين قاموا بالاستيلاء على قطعة ارض بملكيته في منطقة تل رميده وقاموا ببناء جدار من الحجر فيها. في افادته بالشرطة، قام المشتكي بإعطاء الصور وإعطاء الشرطة اسم شاهد فلسطيني كان شاهداً على عملية الاستيلاء. أضاف المشتكي بأن الشاهد الفلسطيني كان قد قال له انه يعرف المستوطن الذي بنى الجدار وأنه قام بإعطاء اسمه للمحقق الذي قام بعملية الاستيلاء على الأرض (حسب أقوال الشاهد).

في حزيران 2017، بعد عام تقريبا من فتح ملف التحقيق، علمت ييش دين بأن الشرطة قامت بإغلاق الملف بذريعة "الجاني مجهول". من ملف التحقيق الذي حصلت عليه ييش دين يظهر بأنه قبل إغلاق ملف التحقيق، لم يتم القيام بأية محاولة للوصول الى الشاهد الذي كان شاهدًا على عملية الاستيلاء أو المستوطن الذي قام بها حسب الإفادة. كان في الملف وثيقه واحده فقط، وهي الإفادة التي قدمها المواطن صاحب الأرض بالشرطة. قدمت ييش دين استئنافًا على إغلاق ملف التحقيق وإثر ذلك تم تجديد التحقيق في الملف في تشرين أول 2017.[15]

13 **قانون الإجراءات الجنائية (نص مدمج)** 1982، بند 63.

14 يذكر أمر الشرطة تسع حجج تتيح لمدعي الشرطة بإغلاق ملف تحقيق: عدم وجود تهمة، الجاني مجهول، أدلة غير كافية، عدم وجود حق عام بالمحاكمة، وفاة المشبوه أو المتهم، تقادم المخالفة، قصور السن، الجنون، سلطة أخرى مخولة بالتحقيق. **راجعوا أوامر شرطة إسرائيل التابعة للمراقب العام، أوامر المقر الرئيسي 14.01.50: صلاحيات مدعي الشرطة بإغلاق ملف تحقيق.**

15 توجه ييش دين لمركز التحقيق في شرطة لواء الخليل، **استئناف على القرار باغلاق ملف التحقيق رقم 16/305989**، 28.8.2017.

- **17 ملفًا تم إغلاقه بحجة "أدلة غير كافية"**، هذه الذريعة تدل أيضا على ان الشرطة توصلت إلى أنه تم ارتكاب جريمة، لكنها فشلت بجمع الأدلة الكافية لتقديم لائحة اتهام ضد المشتبه بهم المعروفين للشرطة (10.4% من الملفات التي تم إغلاقها). **منذ عام 2005 تمّ إغلاق 225 ملفًا كانوا بمتابعة ييش دين بهذه الذريعة** (21.3% من الملفات التي تم إغلاقها).

- **42 ملفًا تم إغلاقه بحجة "لا ذنب جنائيّ"** الذي يدل ان الشرطة توصلت إلى لاستنتاج بانه لم تنفذ جريمة جنائية أو بأن المشتبه به لا علاقة له بالجريمة التي تم ارتكابها (25.6% من الملفات التي تم إغلاقها). حتى موعد كتابة هذه السطور **قدمت ييش دين استئنافًا على اغلاق ثمانية من هذه الملفات** لأنها تظن بأن تحقيق الشرطة لم يستنفذ، وأن الشرطة أخطأت في قرارها باغلاق ملف التحقيق. **منذ عام 2005 تم إغلاق 120 ملفًا** بهذه الذريعه (11.3% من الملفات التي تم إغلاقها) **وقامت ييش دين بالإستئناف في 35 منهم.**[16] يدل هذا المعطى على زيادة في نسبة الملفات التي تغلق بذريعة "لا ذنب جنائي" منذ عام 2014 مقارنة بجميع الملفات التي تتابعها ييش دين.

خلال عام 2009 قدم سكّان قريتا تل وفرعتا شكاوى لدى الشرطة على اعتداء على ممتلكات الغير وبناء غير قانوني على أراضيهم التي اقيمت عليها البؤرة الاستيطانية "حافات جلعاد". اربعة أعوام بعد ذلك، قامت الشرطة بإغلاق ملفيّ التحقيق الذين تم فتحهما بعد تقديم هذه الشكاوى، واحد بذريعة عدم وجود أدلة كافية والثاني بذريعة عدم وجود ذنب جنائي. خلال أعوام بقيت هذه الملفات مفتوحة بالوقت الذي انتظر فيه محققو الشرطة ورقة تحليل من الإدارة المدنية (الجسم العسكري المسؤول عن إدارة الأراضي في الضفة الغربية) حول الملكية على الأرض.[17] ورقة التحليل لم تصل أبداً ومع ذلك، في نهاية شهر تشرين أول 2013 قررت الشرطة إغلاق الملفان بالرغم من أن لا جدل حول حقيقة وضع البيوت المتنقلة على قطعة الأرض وأن الشرطة كانت تعلم هوية أحد أصحاب البيوت المتنقلة.

في بداية عام 2014 قدمت ييش دين استئنافًا لفتح الملفات مجدداً وبشكل رسمي، لكن شيئًا لم يحدث حتى بداية عام 2017، **أي بعد سبعة أعوام ونصف من تقديم الشكوى لدى الشرطة**، وصل للشرطة تحليل جزئي للمفات من الممثل المسؤول عن الأملاك المهجورة في الادارة المدنية. حسب التحليل، بما أن الأرض التي بملكية الخاصة غير مسجّلة،[18] فإن على المشتكين التوجه للأرض مع ممثلي الإدارة المدنية للقيام بجولة هناك. عوضًا عن ذلك وعن التقدم في خطوات التحقيق، إن الشرطة قامت بإغلاق الملفان بحجة أن "لا ذنب جنائيّ" وذلك بالرغم من أن التحليل لم يعطي إجابة بشأن ملكية الأرض ولم يتطرق للبناء غير القانوني عليها. ييش دين قدمت استئنافا إضافيا على إغلاق الملفان.[19]

تُعلّمنا تجربة ييش دين أن عدم التنسيق بين الشرطة والإدارة المدنية والانتظار الطويل للتحليل بشأن الأرض في هذه القضايا هو ليس بالأمر النادر بل أنه يدل على فشل طويل المدى. إنتظار التحليل من الادارة المدنية يطيل في معظم الأحيان التحقيق في الملفات، وفي كثير من الحالات يتم إغلاق الملفات حتى دون وصول التحليل.[20] يصعّب هذا الفشل على الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم وعن أراضيهم عن طريق التوجه لسلطات فرض القانون الإسرائيلية، وكما أنه يصب في صالح المستوطنين الذين يريدون السيطرة على أراضي الفلسطينيين.[21]

- تسع ملفات تم إغلاقها بادعاء "لا مصلحة للجمهور"، تم إغلاق ملف واحد بحجة "لا يمكن مقاضاة المشتبه به" وملف واحد أغلق بحجة "التقادم". منذ عام 2005 تم بالمجمل إغلاق 28 ملفًا بحجة "لا مصلحة للجمهور".

16 18 من الاستئنافات تم رفضها، 13 استئنافًا تم قبوله مما أدى لفتح ملف التحقيق من جديد، لم يصل جواب لييش دين بالنسبة لأربعة ملفات.

17 عندما تطلب شرطة اسرائيل الحصول على المعلومات تتعلق بملكية أرض في أطار التحقيق بجرائم تتعلق بالتعدي على حدود أرض الغير والبناء غير القانوني فان عليها الاعتماد على سجلات ملكية الأراضي في الضفة الغربية المحفوظة بالادارة المدنية.

18 بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967 توقفت اسرائيل عن اجراء تسجيل الاراضي في الضفة الغربية. لذلك في الضفة الغربية اليوم نوعان مختلفان من الاراضي بملكية فلسطينية خاصة: اراضي خاصة تمت تسويتها وأراضي خاصة لم تتم تسويتها. انظروا ايضا: يش دين، المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية – قاموس المصطلحات.

19 توجه ييش دين الى ضابط التحقيق في لواء شومرون، **استئناف على القرار باغلاق ملفات التحقيق رقم 08/118089، 08/379223، 08/362614، 09/187813، 09/183751، 09/264226، 11/14825، 12/7067**، 9.1.2014؛ توجه ييش دين لضابط التنسيق في لواء شومرون، **استئناف على القرار باغلاق ملفات التحقيق 09/187813 و 09/183751**، 19.7.2017. لم تتلقى ييش دين رداً بشأن القرار على الاستئناف الذي تم تقديمه في تموز 2017.

20 انظروا ايضا: ييش دين، تجاوز القانون: تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين بالضفة الغربية (أيار 2015)، ص 85-86. في أيار 2017 توجهت ييش دين الى ضابط لواء "شاي" بالنسبة للملفات أعلاه، وكذلك بالنسبة لملفين قامت الشرطة بإغلاقهما بعد ان وصلها تحليل من الادارة المدنية ينص على انه يجب القيام بجولة في المكان لكي يتمكن الوصول الى قرار بشأن الارض. بالنسبة لملف تحقيق اخر الذي تم اغلاقه بعد ثلاثة اعوام من افتتاحه بدون الحصول على تحليل من الادارة المدنية. توجه ييش دين لضابط لواء "شاي"، **نمط اغلاق ملفات التحقيق بدون استنزافها بحالات يوجد بها شك لمخالفات تتعلق بالأراضي**، 28.5.2017.

21 للنقاش حول أبعاد اخرى تتعلق بتعامل سلطات فرض القانون مع مخالفات تتعلق بالبناء غير القانوني الذي ينفذه المواطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية، يُظهر بان طريقة تعامل سلطات فرض القانون تعطي بالفعل الحصانة للمجرمين وتسمح لهم بالاستمرار بالبناء بشكل غير قانوني والمس بحقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية. انظروا: ييش دين، "جريمة بلا عقاب" عدم معاقبة مخالفي البناء غير القانوني في الضفة الغربية (كانون ثاني 2017).

أسباب إغلاق ملفات التحقيق، 2005-2017 و2014-2017

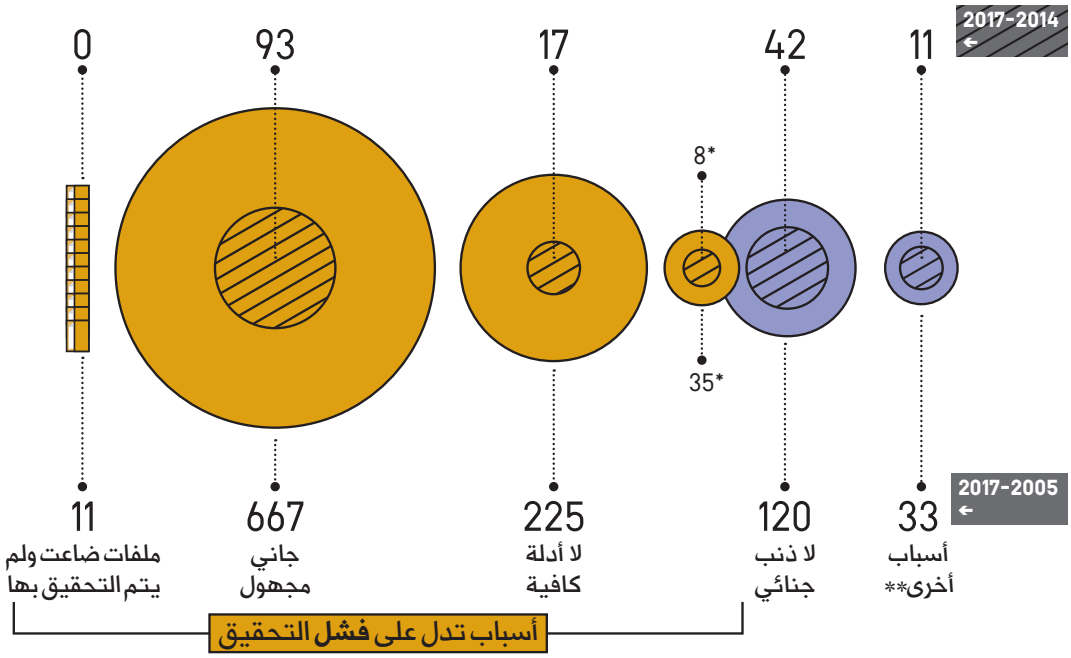

* تم تقديم استئناف على القرار بإغلاق ملف التحقيق بحجة "لا ذنب جنائي".
**ملفات تم أغلاقها بحجة "لا مصلحة للجمهور"، "لا يمكن مقاضاة المشتبه به"، "سلطة أخرى لها صلاحية التحقيق في الحادث" و "التقادم".

تحليل الظروف التي تم بها إغلاق الملفات يُظهر انه **من بين الملفات التي تم فتحها منذ عام 2014، تم إغلاق 118 منها بظروف تدل على فشل الشرطة بالتحقيق.** من بين هذه الملفات، تم إغلاق 110 منها بحجة "الجاني مجهول" أو "لا أدلة كافية" التي تدل على أن الشرطة تعترف بحدوث جريمة لكنها فشلت بالتوصل للمشتبهين بالقيام بالجريمة أو بتحصيل أدلة كافية للمحاكمة. ثماني ملفات تم إغلاقها بحجة "لا ذنب جنائيّ" لكن ييش دين قامت بتقديم استئنافًا على إغلاق هذه الملفات لأنها تظن أنه لم يتم استنفاذ التحقيق. **من بين كل الملفات التي قامت ييش دين بمتابعتها منذ عام 2005 وانتهى علاجها، 948 منها تم إغلاقها في ظروف تدل على فشل الشرطة بالتحقيق.**[22]

ان بحث العلاقة بين النسبة لعدد الملفات التي تم إغلاقها في ظروف تدل على فشل الشرطة في التحقيق وبين عدد الملفات التي انتهى بها التحقيق بنتيجة معروفة لييش دين، يدل على ان **الشرطة فشلت في علاج 64% من الملفات التي تم فتحها منذ عام 2014 وانتهى علاجها** (118 من بين 184 ملف). نسبة فشل الشرطة في التحقيق في جميع الملفات التي تتابعها ييش دين أعلى بكثير. **82% من الملفات التي تم فتحها بين الأعوام 2005-2017 ومتابعتها انتهت بنتيجة معروفة لييش دين**[23] **تم إغلاقها بظروف تدل على فشل الشرطة في التحقيق** (948 ملفًا من بين 1160 ملف).

ه. نتائج الإجراءات القضائية

يختلف هذا الفصل عن الفصول السابقة لأنه لا يتعلق بنتائج تحقيق الشرطة، بل بنتائج الإجراءات القضائية في الحالات القليلة التي قامت بها الشرطة بتقديم لوائح الاتهام في الملفات التي بمتابعة ييش دين. من المهم التأكيد بأن ييش دين ليست طرفاً في هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة (التي تمثلها وحدات النيابة العامة في الشرطة أو نيابة الدولة) بمحاكمة المواطنين الإسرائيليين الذين سببوا الضرر للفلسطينيين بالضفة الغربية. مع ذلك، تقوم ييش دين بمتابعة نتائج الإجراءات كممثلة متضرري الاعتداءات.

22 تم اغلاق 902 ملفًا بحجة "عدم التعرف على الجاني" و "لا أدلة كافية"، تم اغلاق 35 ملفًا بحجة "لا ذنب جنائي" لكن ييش دين قامت بتقديم استئناف على هذا القرار لأنها تظن بانه لم يتم استنفاذ التحقيق، و11 ملفًا ضاع في شرطة اسرائيل.

23 من بين 1163 ملف تحقيق التي تم فتحها منذ عام 2014 وتم إغلاقها مع نهاية التحقيق، أعطت الشرطة لييش دين حجة اغلاق الملف في 1160 ملفًا.

المعطيات في هذا الفصل هي من عينة تتضمن 97 لائحة اتهام التي تم تقديمها في ملفات تحقيق قامت ييش دين بمتابعتها منذ عام 2005.[24] من بين ال-97 ملفًا، في **83 ملف انتهت الإجراءات القضائية**، وفي ال-14 ملف المتبقي ما زالت الإجراءات مستمرة. في تسعة حالات عرفت ييش دين أن الإجراءات القضائية انتهت لكن لا تتوفر أية معلومات حول نتائج هذه الإجراءات. سائر ال-74 إجراءً متبقيًا انتهى بنتيجة معروفة لييش دين ولذلك من الممكن عرضها.

- **13 إجراءً انتهى بإدانة كاملة لجميع المتهمين**[25] (نسبة **15.7%** من الإجراءات القانونية التي انتهت).

- **23 إجراءً انتهى بإدانة جزئية**. من بينها، في 16 ملف انتهت الإجراءات بإدانة متهمين بتهم أخف من تلك التي تم اتهامهم بها في لائحة الاتهام الأصلية، غالبًا في أعقاب الوصول الى صفقة وقعتها النيابة العامة مع المتهم. سبع ملفات انتهت بإدانة جزء من المتهمين فقط أو بإدانة المتهمين بجزء من بنود الإتهام التي ظهرت في لائحة الإتهام الأصلية (نسبة **27.7%** من الإجراءات القانونية التي انتهت).[26]

- **15 إجراءً انتهى بتذنيب ولكن بدون إدانة**، أي ان المحكمة أقرت بأن المتهم قام بفعل الجريمة أو الجرائم التي تم اتهامه بها لكنها لم تدينه بها (بنسبة **18.1%** من الإجراءات القانونية التي انتهت). في أربع حالات منها المتهم كان قاصرًا.

نسبة الإجراءات القضائية التي تتابعها ييش دين التي انتهت بتذنيب المتهم لكن دون إدانته أعلى بكثير من نسبة الملفات التي تنتهي بنفس النتيجة بمحاكم الصلح والمحاكم المركزية في إسرائيل. المعطيات التي نشرتها النيابة العامة تدل على أنه من بين الملفات الجنائية التي قامت النيابة بمعالجتها التي انتهت في عام 2015، فقط 6% منها انتهت بتذنيب المتهم لكن دون إدانته.[27] في بحث نشر في عام 2012 يظهر أنه في الفترة التي تم فحصها، 5.3% فقط من الملفات الجنائية في محاكم الصلح انتهت بالتذنيب دون إدانة. نسبة الملفات التي انتهت على هذا الوجه في المحاكم المركزية هي أقل وهي بنسبة 1.2% فقط.[28]

انهاء الإجراء القضائي بنتيجة تنص بأن المتهم مذنب لكن دون إدانته هدفه مساعدة متهمين قاموا بتنفيذ جرائم بسيطة نسبياً وليس لديهم ماضي جنائي، وعملية إدانتهم من الممكن أن تؤذي سمعتهم أو عملهم.[29] النسبة العالية للملفات التي انتهت بالتذنيب لكن بعدم الإدانة في عينة ييش دين التي تتعلق بالجرائم الأيديولوجية التي نفذها مواطنون اسرائيليون ضد فلسطينيين بالضفة الغربية يعطي انطباعاً بأن جهاز فرض القانون لا يرى أن لهذه الجرائم ثقل وأذى كاف وهكذا تساهم بالشعور بالحصانة لدى المجرمين.

- **15 إجراءً انتهى بإلغاء أو محو لائحة الإتهام**، بعد أن تم تقديمه للمحكمة على يد سلطات النيابة (نسبة **18.1%** من الإجراءات القانونية التي انتهت).

إن فحص الظروف التي أدت لإلغاء أو محو لوائح الإتهام تُظهر أنه في ثلاثة حالات، وفق معلومات ييش دين، تم أيقاف الإجراءات بسبب صعوبات بالأدلة، أي بعد فشل أجسام التحقيق والإدعاء بوضع أدلة كافية لإثبات الشبهات ضد المتهمين. في حالة واحدة من بين هذه الحالات، كان هنالك تأخير لمدة سنوات بإدارة الملف كذلك في أعقاب تعليق الإجراءات[30] بعد تقديم لائحة الإتهام، قد أدى لما يسميه الإدعاء "مسّ في الأدلة"، على ضوء ذلك تم سحب لائحة الإتهام من قبل الإدعاء وتم وقف الإجراء. فقط في ملف واحد من بين الإجراءات التي تم إلغاءها كانت خلفية الإلغاء هي عدم كفاءة المتهم بالمثول أمام المحكمة.

- **خمسة إجراءات انتهت بتبرئة كاملة** للمتهم أو المتهمين (**6%** من الإجراءات القانونية التي انتهت). نسبة التبرئة في هذه القضايا أعلى من النسبة العامة بالملفات الجنائية بمحاكم الصلح والمحاكم المركزية في اسرائيل. حسب بحث تم نشره في عام 2012، فقط 0.4% من الملفات الجنائية التي في محاكم الصلح و-0.3% من الملفات الجنائية في المحاكم المركزية في الفترة التي تم فحصها انتهت بالتبرئة التامة للمتهمين

24 المعطيات في هذا البند هي تحديث للمعطيات في ورقة معطيات اخرى عن هذا الموضوع قامت ييش دين بنشرها في أيار 2015. ييش دين، **ورقة معطيات أيار 2015: محاكمة مدنيين إسرائيليين يُشتبه في اعتدائهم على فلسطينيين في الضفة الغربية** (أيار 2015). مجموع عدد لوائح الاتهام بمتابعة ييش دين يختلف عن عدد ملفات التحقيق التي أدت الى تقديم لوائح الاتهام التي أظهرناها لعدة أسباب. أولاً، كي لا يتم عد أي لائحة اتهام أكثر من مرة واحدة تم تنقيص خمسة لوائح اتهام الذي تم توحيدها مع ملف اخر. ثانياً، تم اضافة ملفين لمجموع لوائح الاتهام بعد ان تم تقديم أكثر من لائحة اتهام بنفس التحقيق. ثالثاً، تم اضافة ستة ملفات للعدد النهائي للعينة الاحصائية لييش دين التي قررت الشرطة اغلاقها عند انتهاء التحقيق لكن ييش دين قامت بتقديم استئناف على اغلاق الملفات مما ادى الى تقديم لوائح اتهام. من الجدير بالذكر ان من ورقة المعطيات من أيار 2015 تم حذف ستة ملفات لم يكن بها الضحايا فلسطينيون بل مواطنين اسرائيليين او أجانب اصيبوا بالأذى عند زيارتهم للضفة الغربية كناشطين من أجل حقوق الفلسطينيين. هذه الحالات تم ضمها عند تفصيل الاجراءات القانونية في هذه الوثيقة.

25 منها ملف واحد انتهى بإدانة كاملة فقط بعد أن تم قبول استئناف الدولة على تبرئة المتهم من جزء من بنود الاتهام.

26 من بين سبعة ملفات، إجراء واحد انتهى بتبرئة المتهمين من جميع بنود لائحة الاتهام المتعلقة بإلحاق الأذى بالفلسطينيين إلى جانب إدانتهم ببنود اخرى-تعطيل عمل شرطي ومهاجمة شرطي.

27 تعالج النيابة العامة الملفات الجنائية المتعلقة بالجرائم الشديدة في سجل القانون (منها القتل، الاغتصاب والسرقة) وهي تشكّل 10% من الملفات الجنائية. وزارة العدل، النيابة العامة، **تلخيص عام 2015: النيابة العامة** (آب 2016)، ص 15، 23.

28 أورن غازل ايال، عنبال غالون وكيرن فينشل مارغل، قسم أبحاث السلطة القضائية وقسم بحث الجرائم، القضاء والمجتمع في جامعة حيفا، **نسب الادانة والتبرئة في الاجراءات الجنائية**، (أيار 2012)، ص 12. من الجدير ذكره ان بحث أورن غازل ايال، عنبال غالون وكيرن فينشل مارغل لا يتضمن ملفات القاصرين. دائرة الإحصاء المركزية لا تنشر معطيات حديثة بشأن النسبة العامة للإجراءات القانونية التي انتهت بالتذنيب لكن من غير ادانة.

29 **نسب الادانة والتبرءة في الاجراءات الجنائية**، ص 11, 16.

30 بند 94أ لقانون الإجراءات الجنائية ينص بالسماح للمحكمة ان تعلق الإجراء القانوني إذا تم الإثبات بأنه لا يمكن جلب المتهم للمحكمة لإكمال محاكمته. في حالة كهذه من الممكن تجديد الإجراء القضائي في حال تمّ الوصول إلى المتهم. انظروا: **قانون الإجراءات الجنائية (نص مدمج) 1982**، بند 94أ.

من جميع التهم.[31] حسب المعطيات التي نشرتها النيابة العامة، يظهر بأن في 4% من الإجراءات القانونية التي انتهت في عام 2015، نتيجة الإجراء كانت تبرئة المتهم أو إلغاء لائحة الإتهام.[32]

- **ثلاثة إجراءات انتهت بنتائج اخرى:** تم تعليق إجراءين، وإجراء اخر تم به تقديم لائحة اتهام ضد ثلاثة متهمين انتهى بتعليق لائحة الاتهام ضد متهم واحد، إلغاء لائحة الاتهام ضد متهم آخر والقرار بالتذنيب لكن دون ادانة المتهم الثالث.

للتلخيص، حتى أيلول 2017 انتهت معالجة 1163 ملف تحقيق بمتابعة ييش دين التي موضوعها جرائم المواطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية. فقط في نسبة قليلة من الملفات-94 ملفًا (8.1%) أدى تحقيق الشرطة الى تقديم لائحة اتهام ضد المتهمين. مع ذلك، في 18.1% من الاجراءات القانونية التي انتهت، لم يكن بالفعل أي نتيجة من لائحة الاتهام بعد إلغاءها أو محوها. 61.4% من الاجراءات التي تتابعها ييش دين انتهت بقرار التذنيب للمتهمين (51 ملفًا)، لكن في 29.4% من هذه الاجراءات (15 ملفًا) قررت المحكمة بعدم ادانة المتهمين بالجريمة. وفق ذلك، فقط في 36 حالة من تلك الحالات النادرة التي تم بها تقديم لائحة اتهام، انتهى الاجراء القانوني بادانة المتهمين على يد المحكمة (43.4% من الاجراءات القانونية التي انتهت). **فقط 3% من ملفات التحقيق التي تم فتحها بعد شكوى قدمها فلسطينيون في الضفة الغربية ضد جريمة نفذها مواطن اسرائيلي أدت في نهاية المطاف الى إدانة (كاملة او جزئية) للمتهمين بارتكاب الجريمة.**

نتائج الاجراءات القانونية في ملفات ييش دين، 2005-2017

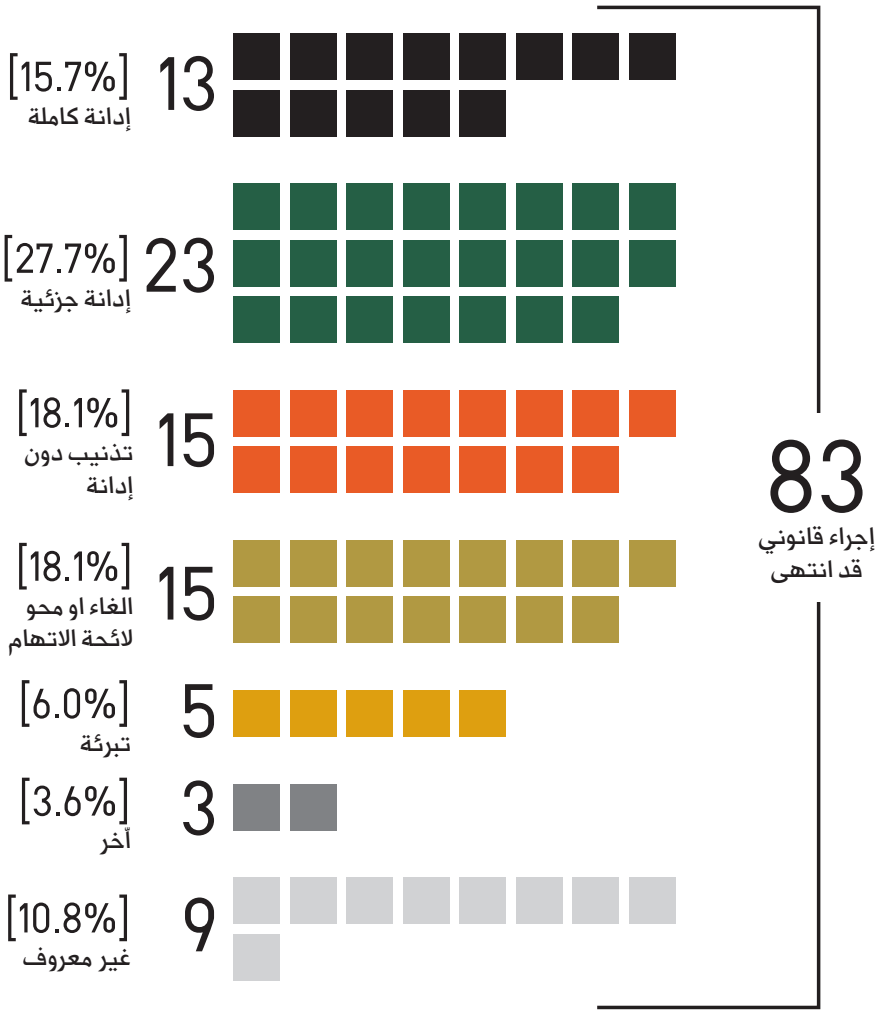

31 **نسب الإدانة والتبرئة في الإجراءات الجنائية**، ص 11، 16. الدائرة المركزية للإحصاء لا تنشر معلومات حديثة بشأن الإجراءات القانونية التي تنتهي بالتبرئة.
32 **تلخيص عام 2015: النيابة العامة**، ص 23.

المعطيات هنا، وكذلك التحليل لعمل سلطات فرض القانون وملفات التحقيق التي شأنها جرائم يرتكبها المواطنون الاسرائيليون تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب ما نشرت في تقارير وأوراق معطيات ييش دين على مدى الأعوام، تُظهر لنا بأن اسرائيل تفشل بشكل ممنهج ومستمر بفرض القانون على المواطنين الاسرائيليين الذين يسببون الضرر للفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية. التعبير الأول عن هذا التقصير هو في تحقيق الشرطة الذي ينتهي في ظروف تدل على فشل محققي الشرطة في الوصول إلى المجرمين أو في جمع وتشكيل الأدلة الكافية لمحاكمة المتهمين (64% من الملفات التي تم فتحها منذ عام 2014 تم إغلاقها في ظروف مشابهة، و-82% من جميع الملفات من عينة ييش دين).

ثانياً، ما يكشف عن هذا التقصير هو النسبة المنخفضة في تقديم لوائح الاتهام في ملفات الإجرام الأيديولوجي لمواطنين اسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (فقط 11.4% من الملفات التي تم فتحها منذ عام 2014 و-8.1% من جميع الملفات في العينة الاحصائية لييش دين انتهت بتقديم لائحة اتهام). متابعة ييش دين تُظهر بان الارتفاع المعين بنسبة تقديم لوائح الاتهام في السنوات الاخيرة لا تشير إلى تغيير جذري في واقع حياة الفلسطينيين الذين يقعون ضحايا للاعتداءات التي يرتكبها مواطنون اسرائيليون في الضفة الغربية، ولا الى استئصال ظاهرة العنف الايديولوجي في الضفة الغربية. نسبة تقديم لوائح الاتهام المنخفضة تظهر بوضوح عند المقارنة مع النسبة العالية لملفات التحقيق التي تنتهي بتقديم لائحة اتهام في لواء "شاي" في شرطة اسرائيل (بين الأعوام 2014-2016 تم تقديم لوائح اتهام بالمعدل في 36.2% من ملفات التحقيق التي تم فتحها في لواء "شاي").

أخيراً، هذا التقصير يظهر في النسبة العالية للإجراءات القانونية التي تنتهي بإلغاء أو محو لائحة الاتهام (18.1% من الملفات التي تتابعها ييش دين) أو بقرار المحكمة بتذنيب المتهم لكن دون إدانته (18.1% من الملفات التي تتابعها ييش دين).

من هنا يظهر بان اسرائيل لا تقوم بواجبها وفق القانون الدولي بالحفاظ على سلامة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وسلامة ممتلكاتهم. هذا الفشل يزداد سوءًا بسبب طبيعة هذه الجرائم والسياق الذي تقع بها. غالبية الجرائم تقع في أماكن فيها صراع على السيطرة على الأراضي بهدف طرد وابعاد الفلسطينيين عن أراضيهم. من جهة واحدة، يساهم هذا الواقع بتعزيز عدم ثقة الفلسطينيين مواطني الضفة الغربية بسلطات فرض القانون الاسرائيلية الذي يعبر عنها التراجع المستمر برغبة الفلسطينيين بتقديم الشكاوى للشرطة الاسرائيلية. ومن جهة اخرى، عدم تطبيق القانون بشكل فعّال يؤدي الى تعزيز الشعور بالحصانة لدى المجرمين ويساهم باستمرار ظاهرة الاجرام الأيديولوجي في الضفة الغربية.